

الفعل الماضي الواقع حالاً بين علماء العربية ، الاستعمال القرآني

الفعل الماضي الواقع حالاً بين علماء العربية والاستعمال القرآني

بحث تقدم به

م.م. عبد الرزاق علي حسين العكيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله وأفضل الصلاة وأزكى السلام على سيّد الأنام سيّدنا محمد فخر العالمين ومصباح الظلم، وعلى آله الطاهرين الكرام، وصحبه الشرفاء الأعلام.

وبعد : فقد دار الخلاف بين البصريين والكوفيين في كثير من مسائل العربية، اعتماداً على الأصول التي تمسك بها كل فريق و م ي د عنها عند تعويد اللغة. ومن المعروف عن البصريين الدقة في اختيار الشواهد التي قعدوا اللغة على أساسها، فأخذوا بالغالب منها ووضعوا القاعدة على ضوئها، وما خالف القاعدة حملوه على السماع، ولا يقاس عليه، بخلاف الكوفيين الذين قعدوها على ضوء الشاهد الواحد. ولكن البصريين كانوا يبالغون أحياناً في التمسك بالاعادة حتى ألجهم ذلك إلى كثرة التأويل، وردّ كثير من القراءات؛ لذلك نجد قراءات كثيرة لا تنطبق عليها قواعدهم. ومما بالغ فيه البصريون الفعل الماضي الواقع موقع الحال، إذ أوجبوا تقدير (قد) معه بحجة أنّ الماضي وقع وانتهى فلا يصلح للحال. ثم ارتبكوا في تحديد معناها، فمنهم من جعلها لتقريب الماضي من حال، ومنهم من جعلها للتوقع، ومنهم من جعل التوقع والتقريب متلازمين فيها، وتجاهلوا معناها الرئيس، وهو التحقيق، والذي حاول هذا البحث إثباته مع الماضي الواقع موقع الحال استناداً على القرآن الكريم. وفي الوقت ذاته أجاز الكوفيون وقوع الماضي حالاً على الإطلاق. وقد حاول هذا البحث التوسط بين الفريقين، والاستناد إلى القرآن الكريم في تحديد مدى تطابقه مع قواعد الفريقين، معتمداً في ذلك على آراء النحاة أحياناً، وعلى ما يبدو لي من معنى الآية أحياناً أخرى. وقد توصلت إلى نتائج يذّنها في ختامه. وبعد فإنّي لا أروم بهذا البحث مجرد مخالفة علماء العربية، أو محاولة التقليل منهم، فإنّي استعيز بالله من ذلك، فلهم من الفضل ما لا نرقي في ذرّة منه، وما

رتمه هو محاولة الوصول إلى حقيقة معنى الفعل الماضي الواقع موقع الحال، وأنا لا جزم بأن ما وصلت إليه من نتائج هو الحق، وإنما هو ما بدا لي وارتأيت، فإن كان صواباً فمن عند الله وفضله، وإن كنت قد جانبت الصواب فزلة نفسي. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

الباحث

أجاز النحاة مجيء الحال مفردة، جملة اسمية كانت أم فعلية، ولم يختلفوا في هذا. في المصدر الواقع موقع الحال، وبعض الجمل التي فعلها ماضٍ، أو مستقبل. والذي يهمنا هنا الفعل الماضي، والفعل الماضي الذي يصلح وقوعه حالاً على قسمين:

أولاً: الفعل الماضي المنفرد: وهو أن يكون مسبوقةً بنفي، نحو: جاءني زيدٌ ما ركب غلاماً، فالماضي في هذه الحال لا يحتاج إلى (قد)، فهي من حيث المعنى لا يصلح تقديرها؛ لأنّ (قد) للتحقيق و(ما) للنفي والجمع بين نفي الفعل وتحقيقه في أنّ واءٍ منافٍ للمنطق. وقد علل الفراء عدم الجمع بينهما بقول: (إذا رأيتَ فعلاً بعد كان) ففيها (قد) مضمرة، إلا أن يكون مع (كان) جحد فلا تضر في (قد) مع جحد؛ لأنها توّد، والجحد لا يؤكد، ألا ترى أنك ا ول: ما ذهب، ولا يجز: ما قد ذهبت) (١).

ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٠، ٤١، شرح اصري: ٨٠، ٨١.

٢ معاني القرآن للفراء: ٩٦.

وفي رأبي أن السبب في جواز وقوع الماضي المنفي ، الأ - بالإضافة إلى عدم صحة تقدير (قد) - هو أن الماضي لا يُنفى إلا بـ (إنا)، أو (إن)، أو (لا)، والكثير ي (ما) نفي الماضي القريب من الحال ، وفي (إن) نفي الماضي القريب من الحال ، و (لا) قد تنفي الماضي المراد به الاستقبال .
ثانياً: الماضي المثبت : وهو على ثلاثة قسام :

• أن يكون مسبوqاً بـ (إنا)، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (الحجر ١) ، والسبب في صحة وقوعه حالاً ما ذكره الرضي بقول : ((وإذا كان الماضي بعد (إنا) فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو و(قد) أكثر، نحو : ما لقيتُهُ إنا أكرمنا ؛ لأن دخول (إنا) في الأغلب الأكثر على الأسماء، فهو بأول : (إنا مكرماً لي)، فصار كالمضارع المثبت) ، وعالله الصبان بالتعليل نفساً .
• أن يكون متلوqاً بـ (أو)، نحو : لأضربنهُ ذهب أو مكث . وجملة الحال هذه في تقدير

^١ معاني النحو : : ٦٤ .

^٢ ينظر : معاني النحو : : ٧١ .

^٣ ينظر : المصدر نفس : : ٧٧ .

^٤ هذه الأحوال تُفهم من كلامهم عن الجمل الواقعة حالاً، متى تلتزم الواو والضمير ومتى لا تلتزم . ينظر في ذلك : شرح التسهيل : : ٧٦ . شرح الرضي على الكافية (تحقيق : يوسف حسن عمر) : : ٢، ٤٤، ٤٥، ٦٦، شرح التصريح : : ١١، ١٢، شرح الأشموني (مع حاشية الصبان) : : ٨٠ .

^٥ شرح الرضي على الكافية (تحقيق : يوسف حسن عمر) : : ٦٠ .

^٦ ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : : ٨٠ .

شرط، أي: (إن ذهبَ وإن مكثَ^١، والشرط – كما يقول الدكتور فاضل السامرائي – قد يدل على لحال، فيكون معنى المثال السابق: لأضربه على أية حال أجده عليها.

١. أن يكون غير الحالتين السابقتين، ولكنه مسبوقٌ بـ (قد)؛ لأنّ (قد) عند البصريين تقرّبهُ من الحال .

أمّا إذا خلا من (قد) فقد اختلف النحاة في جواز وقوعه حالاً، ونقل لنا البركات النبدي هذا الخلاف قائلاً: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، واليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوفٍ فإنه يجوز أن يقع حالاً . والذي راه أن قول: (أو كان وصفاً لمحذوف)) غير دقيق؛ لأن المحذوف هو الذي يكون حالاً، والفعل الماضي يكون وصفاً لذلك المحذوف، وقد صرح بذلك في قول: وصفاً لمحذوف . إلّا إذا أراد أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد. فالخلاف – إذاً – محصور في الفعل الماضي المثبت إذا لم يكن مسبوقاً بـ (قد) . وقد تناقلت كتب النحو نسبة جواز وقوع الماضي المجرد من (قد) حالاً إلى الكوفيين، والأخفش الأوسط، ولم أجد في كتاب (معاني القرآن) للأخفش ما يثبت قوله بذلك، أو عدمه ولكن المبرّد – فيما وقفت عليه من المصادر – أقدم من نسب إليه هذا الرأي، وتابعه في ذلك النحاة الذين جاءوا بعده، فقد نسبه إليه عند حديثه عن الجمل التي تأتي بعد المعارف بقول:

^١ ينظر: شرح التصريح: ١٢، حاشية لصبار: ٨٠.

^٢ ينظر: معاني النحر: ٥٨.

^٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١ (مسألة ٢)، شرح المفصل: ٦٦، مغني اللبيب: ٧٢.

^٤ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠ (مسألة ٢).

((فإن قلتَ : فأجر (كان) بعد المعرفة، و جعلها حالاً لها، فإنّ ذلك قبيح وهو على قبحة جائز في قول الأخفش))^١.

أما نسبته إلى الكوفيين، فأرى أنبا لا يمكن ن تعمم على جميع الكوفيين، فالفرء - وهو من رؤساء المذهب الكوفي - لم يقل بذلك، بل وافق البصريين في وجوب وجود (قد) مع الفعل ظاهرة، أو مضمره، وعبر عن ذلك بقول: ((والعرب تقول: (أتاني ذهب عقله)، يريدون: (قد ذهب عقله)). وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ ظرتُ إلى ذات التناير . فإذا رأيتَ (فعل) بعد (كان) ففيها (مضمره))^٢.

واحتج البصريون ومن تابعهم على عدم صحة مجيء الماضي حالاً ما لم تكن معه (قد) بأنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال وقت الإخبار به، وإنما هو وقت مضي، واحتج الكوفيون بالسماع والقياس.

فالسماح كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوكُمْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنْ اغْتَرَزُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْفُوا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٠).
ف(حصرت) في موضع الحال. وكقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك نفضةً
كما انتفض العصفور باللهة
القطر^٤

ف(بلله) في موضع الحال.

^١ المقتضب: ٢٣.

^٢ معاني القرآن للفرّاء: ٩٥ - ٩٦.

^٣ ينظر: المقتضب: ٢٣، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١ (مسألة ٢)، التبيين عن مذاهب النحويين: ٨٦ (مسألة ٣).

^٤ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠ (مسألة ٢)، شرح المفصل: ١٧، شرح التسهيل: ٨٦.

وأما القياس، فيرون أنّ كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، ولأنّ الفعل الماضي يقع صفةً، فإنّ وقوعه حالاً جائزٌ أيضاً .
 تابع الكوفيين في ذلك عدد من النحاة، كابن مالك الذي أيّد بانه مجيء فعل الماضي حالاً مع خلوه من (قد) إذ قال : ((وزعم قوم أنّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حج ١ ، وأيّد الرضي ما ذهب إليه الكوفيون ، وكذلك المرادي ، وأبو حيان بقو . : وإضمار(قد) قولٌ للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش أنّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاج إلى إضمار (قد)، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثير ١ ، واليه ذهب الخصريّ أيضاً .
 أيضاً .

أما من تابع البصريين فقد . اول التماس وجه لما جاء من الفل الماضي في موضع الحال من غير (قد) ، بتقدير (قد)، أو تقدير موصوفٍ محذوف، أو غير ذلك. ويتجلى ذلك في تخريجهم ما احتج به الكوفيون، لاسيما قراءة الجمهور^٧ قوله تعالى : ﴿ إِبْرَاهِيمَ إِذْ يَبْكُ إِلَىٰ قَوْمِهِمْ وَيَنْهَاهُمْ أَنْ يُصَلُّوا عَلَيْهِمْ وَأَنَّ الْقَوْمَ كُفْرًا فَغَوَّاهُمْ فَأَنجَاهُ ۗ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَرَجُلٌ مِّنْ أُمَّةٍ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُم أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ النساء . ١٠ . فالجملة الفعلية حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ (في موضع حال عند الكوفيين، ومن تابعهم من غير تقديرٍ أو تأويلٍ، ومن لم يرتضِ هذا الرأي ذهب إلى تأويلها.

^١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠ ٦١ (مسألة ٢)؛ شرح المفصل :

٧٧ .

^٢ شرح التسهيل : ٨٦ .

^٣ ينظر: شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر) : ٥٠ .

^٤ ينظر: الجنى الداني : ٧١ .

^٥ البحر المحيد : ١٥٠ .

^٦ ينظر: حاشية الخصري : ٤٩ .

^٧ ينظر: البحر المحيد : ٣٠ .

وقد اخترنا هذه الآية لأنّ الجدل دار حولها كثيراً، حتى كأنّه لم يرد من الفعل الماضي حالاً من دون (قد) إلّا هذه الآية بالرغم من كثرة ما جاء من آيات في ذلك وسنذكر طائفة منها لاحقاً، ولسبب آخر هو أنّ حمل هذه الآية على الحال أسلم الوجوه التي أولت بها. ولبيان ذلك نذكر الوجوه التي أولت بها وهي:

الأول: أنّ فيها (قد) مضمرّة، وعلى هذا يصح وقوع الفعل (حَصِر) حالاً من الضمير المرفوع في (جاؤوكم)، وهو (الواو).

وأشار إلى هذا الوجه الزجاج، ونسبه إلى النحويين قائلًا: ((معنا: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم؛ لأنّ (حصرت) لا يكون حالاً إلّا بـ (قا)))، وتبعه في ذلك النحاس، ومكي القيسي، والزهري، والعكبري بقول: (الثالث: أنّ (قد) معه مقدرة، أي: (قد حصرت)، ونحن نجوز ذلك))، وابن يعيش، ونسبه المراديّ إلى المبرّ، ولم أجد المبرد يذكر رأياً كهذا عند حديثه عن الآية في كتابه (المقتضب)، وتوهم الدكتور طه محسن حين خرّج هذه النسبة في هوامش تحفة لكتاب (الجنى الداني)

^١ ينظر هذا البحث ٨ . ٩ . ٢٠ الهامش رقم .

^٢ معاني القرآن وإعرابه: ١٢٠ .

^٣ ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٥٦ .

^٤ ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٠٥ .

^٥ ينظر: الكشاف: ٢٠ .

^٦ التبيين عن مذاهب النحويين ٣٨٩ (مسألاً ١٣).

^٧ ينظر: شرح المفصل: ١٧٠ .

^٨ ينظر: الجنى الداني: ٧١ .

بالإشارة إلى كتاب (المقتضب : ٢٣ - ٢٤ ، والمبرد لم يتطرق إلى هذا الوجه إطلاقاً.

ومن الغريب أن ينسب ابن هشام إلى الأخفش الأوسط تخريج الآية على إضمار ق ، إذ قال : ((قال جماعة منهم الأخفش : هي حال من فاعل جاء) على إضمار (ق))) . وكل المصادر التي وقفت عليها أشار أصحابها إلى أن الأخفش يوافق الكوفيين في عدم إضمار (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً.

كما أشار إلى هذا الوجه الألويسي ضمن عدة وجوه .

وهذا الوجه يؤخذ عليه تقدير محذوف، و الأصل عدم التقدير . وتقدير (قد) ليس بحجة على الكوفيين؛ لأنه كما قال العكبري - أنفأ - عن تقدير (قد) : ((ونحن نجوز ذلك))، يمكن للكوفيين القول : إننا نجوز عدم تقديرها.

الثاني: أن جملة (حصرت صدورهم) في موضع جر صفة. وانقسم الذين

قالوا بذلك . لي قسمين :

١ . إن الجملة في موضع جر صفة لـ (قوم) محذوف، فيكون (قوم) المحذوف حالاً من ضمير الواو في جاؤوك . وقد وهم أبو البركات الأنباري حين قال : أن تكون صفة لـ(قوم) مقدر، ويكون التقدير في : (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع) ، فقول : و ماضي إذا وقع

^١ ينظر : الجنى الداني : ٢٧١ هامش رقم ١٠٨ ، ويراجع . لام المبرد في المقتضب :

: ٢٣ . ٢٤ .

^٢ مغني اللبيب : ١٢ .

^٣ ينظر : روح المعاني : ١٠٠ .

^٤ مغني اللبيب : ١٧٢ .

^٥ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٢ (مسألة ٢) .

صفة....إل) ، غير دقيق؛ لأنه ليس في المحذوف هنا دلالة على أن الماضي حال، وإنما هو صفة لـ (و) المحذوف الذي هو الحال، إلا إن كان قد قال ذلك من قبيل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، ومع هذا لا يكون حالاً أيضاً، وإنما هو تابع للحال أو جزء منه، والذي سوَّغ للحال هو (قوم) المحذوف وليس الفعل الماضي.

ونسب الزمخشري هذا الوجه إلى المبرد بقول: ((وجعله المبرد صفة لموصوف محذوف على: (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم)))^١ ، وتابعه في ذلك أبو حيان، ونسبه إلى المبرد أيضاً فقال: ((وعن المبرد قولان: أحدهم: أن تم محذوفاً هو الحال، وهذا الفعل صفته، أي: (جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم)))^٢ . ولم أجد هذا القول عند المبرد، فقد تحدث عن في كتابه المقتضب ، ولم يذكر هذا القول أو يلمح إليه . وممن ذهب إلى تخريج الآية . في هذا الوجه العكبري بقول: نقدر أنه وصف، ولكن الموصوف محذوف تقدير: (أو جاؤوكم قوماً حصرت)، ف قوماً هو الحال، (حصرت) نعت له^٣ ، وأشار الألوسي إلى هذا الوجه أيضاً .

والذي أراه أن هذا الوجه فيه ضعف من جهتين، أحدهم: أن الحال لا تحذف إلا بوجود قرينة تدل عليها، وأكثر ما يكون هذا الحذف إذا كانت قولاً يغني عنه مقوله المذكور في الجمل ، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ

^١ الكشاف ٢٠ .

^٢ البحر المحيد : ٣٠ .

^٣ يراج: المقتضب : ٢٤ .

^٤ التبيين عن مذاهب النحويين ٨٩ مسألة ١٣ .

^٥ ينظر روح المعاني : ١٠ .

^٦ ينظر : شرح الأشموني (مع حاشية الصبان : ٨٧ .

مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾ (الرعد: الآيات ٢٣ - ٢٤ ، أ) : (قاتلين سلاماً عليكم).

والجهة الأخرى: أن لحذف خلاف الأصل ، وجواز الحذف في بعض المسائل لا يعني أنه يخرج عن مخالفة الأصل، ولكن لا بأس به إن جاء بما يحسن المعنى أو يعين على صحة القاعدة، كما يقول ابن مالك: ((وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يُدرك بدون ١ . فما المعنى الجديد الذي يُدرك في تقديرهم (قوماً) محذوفاً؟ والجواب - في رأيي - هو لا شيء؛ لأن قول: جاؤوك (ضمير الواو) فيه دلٌّ على أن الذين جاؤوا هم ومٌ أو جماعة، و (حد رت صدورهم) دلت على أن حال هؤلاء القوم (ضائقة صدورهم)، فلا حاجة أن نقدر محذوفاً، ونتأول مخالفيين الأصل بذلك لنصل في النهاية إلى المعنى نفسه ذل التقدير - والله أعلم - .

إن الجملة في موضع جر صفة لـ (قو) في أول الآية. وأشار إليه مكي القيسي من دون نسبة بقول: (و ل : حصرنا) في وضع خفضٍ نعتٍ لـ (قو) ، وهو أحد الوجوه التي خرّج بها أبو البركات الأنباري الآية، إذ قال: (أن تكون صفة لـ قو) المجرور في أول الآية ١ . وإليه ذهب العكبري بقول: هو جرُّ صفة لـ(قوم)، وما بينهما صفة أيضاً؛ و(جاؤوكم) معترض، وقد قرأ بعض الصحاب: بينكم وبينهم ميثاقٌ حصرت صدورهم) ب ذف أو جاؤوك) ١ .

^١ ينظر: الأشباه والنظائر: ١٢ .

^٢ شرح التسهيل: ٨٦ .

^٣ مشكل إعراب القرآن: ١٠٥ .

^٤ الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٢ (مسألة ٢) .

^٥ التبيان في إعراب القرآن: ٧٩ ، و ظر: البحر المحيد: ٣٠ .

وهذه القراءة لسيدنا بيّ بن كعب رضي الله عنه ، ولكنها ذُكرت بحذف (أو) (أووك) = د النحاس ، والعكبري - كما مرّ آنفاً - ، وذكرها الزمخشري ، وأبو حيان ، وابن هشام^٤ بحذف (أو) فقط.

ويُفهم من ردّ الألوسي مثل هذا لوجه أنه يُستشهد بقراءة حَصِرَاتٍ ، (حاصِرَاتٍ) على صحته، على اعتبارهما صفتين مجرورتين، إذ قال : وكذا قراءة (حَصِرَاتٍ) ، (حاصِرَاتٍ) ، واحتمال الوصفية السببية لـ(قوم)؛ لاستواء النصب والجر بعيداً^١ . وأرى الألوسي محقاً في عدم إجازة هذا الوجه؛ لأن حمل القراءتين الأخيرتين على الوصف ضعيف؛ لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف (أو جاؤوكم) ، و لصفة والموصوف كالجزء الواحد، لا يجوز الفصل بينها إلا في ضرورة الشعر ، والقرآن الكريم منزّهة عن الضرورة. فالعطف على(قوم) في الآية لا يستقيم، والقراءتان تُحملان على الحال من ضمير الواو في (جاؤوكم) ، من غير ضرورة، ولا إشكال في ذلك، فالكسرة علامة النصب في جمع المؤنث السالم.

وأما ما ذهب إليه العكبري من جعل (حصرت) صفةً لـ قوم ، و (جاؤوكم) جملة اعتراضية على اعتبار أنّ الجملة الاعتراضية يصح وقوعها بين الموصوف وصفته. أراه أنّ المعنى يتعارض معه - والله أعلم - ، فقد

^١ ينظر : معاني القرآن للنحاس : ' ٥٦ .

^٢ ينظر : الكشاف : : ٢٠ .

^٣ ينظر : البحر المحيد : ' ٣٠ .

^٤ ينظر : مغني اللبيب : ' ٢ .

^٥ وهي قراءة الضحّاك. ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ' ٨ .

^٦ وهي قراءة جناح بن حُبَيْش. ينظر : المصدر نفس : ' ٨ .

^٧ روح المعاني : : ١٠ .

^٨ ينظر : الأشباه والنظائر في النحر : ' ٧٧ .

ذ ر البيضاوي في تفسير يَصِلُونَ) قائلاً : (يتصلون وينتهون إلى قوم عاهدوكم ويفارقون محاربكم)١ ، وقال في تفسير (جاؤوكم) : ((عطف على الصلة، أي : أو الذين جاؤوكم كافين عن قتالكم، وقتال قومهم)٢ ، ونتيجة ذلك أنّ المستثنى من القتال صنفان : صنف لحقوا بالقوم الذين عاهدوا سـ دنا النبي ﷺ على عدم قتال المسلمين، وصنف أتوا إليه ﷺ لا يريدون قتال قومهم، ولا قتال المسلمين وهم بنو مدلج ، وقيل هلال بن عويمر . وعبر البيضاوي عن هذين الصنفين بقول : استثنى من الأمور بأخذهم وقتلهم مَنْ ترك المحاربين فلحق بالمعاهدين، أو أتى الرسول ﷺ وكفّ عن قتال الفريقين ١ .

ومن هنا يتبين لنا أن (حصرت) خاصٌ بمن جاؤوا إلى سيدنا النبي ﷺ ، فإذا جعلناها صفة لـ(قوم) فإنّها تعود على الصنف الأول – والله أعلم – . وتغيّر المعنى – في رأيي – ينطبق على ما حتج به العكبري من قراءة سـ دنا أبي برواية حذف (أو جاؤوك) كلها. أمّا رواية حذف (أو) فقط فهي لا دل – برأيي – على أنّ (حصرت) في موضع جر صفة لـ قوم ؛ لذلك خرّجها الزمخشري على الحال، فقال : وفي قراءة أبي : بينكم وبينهم ميثاقٌ جاؤوكم حصرت صدورهم ، بغير (أو)، ووجهه أن يكون (جاؤوكم) بياناً لـ(يصلون)، أو بدلاً، أو استئنافاً، أو صفةً بعد صفة لـ قوم . حصرت صدورهم) في موضع الحال بإضمار (ق) ١ .

١ تفسير البيضاوي : ' ٣١ .

٢ المصدر نفس : ' ٣٢ .

٣ ينظر : الكشاف : ' ٢٠ .

٤ ينظر : معاني القرآن للنحاس : ' ٥٥ .

٥ تفسير البيضاوي : ' ٣٢ .

٦ الكشاف : ' ٢٠ .

والذي يدل على أنها ليست صفة لـ (قو) في قراءة سيدنا أبي برواية حذف (أو) أننا إذا جعلنا (جاؤوكم) صفة لـ(قوم)؛ لا تصلح (حصرت) أن تكون صفة لـ قو. ؛ لاختلال المعنى على ما ذكرنا سابقاً، وإذا جعلناها بدلاً أو استئنافاً، فإننا سنفصل بين الصفة والموصوف بغير الجملة الاعتراضية، وهذا غير جائز؛ لأنهما كالشيء الواحد ، أمّا إذا قلنا : إنّ (جاؤوكم) بيان لـ(يصلون)، فإنّ هذا لا يجوز؛ لأنّ النحاة منعوا أن يكون عطف البيان في الجمل .

كما يمكن أن يُحتج على العكبري بـ أن ما يؤيد إرادة الحال قراءة حَصِرَات ، وقراءة (حاصرات)، اللتان ذكرناهما سابقاً، وقراءة الحسن البصري : حَصِرَةٌ صدورهم .

الثالث: أنّ المراد بـ حصرت صدورهم (الدعاء، فتكون جملةً اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وأول من ذهب إلى هذا الوجه المبرّد بقول : ((.....ولكنّ مخرجها – والله أعلم – إذا قرئت كذا الدعاء، كما تقول : (لُعِنُوا، قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ). وهو من الله إيجاب عليه ، وتابعه في ذلك مكي القيسي ، وأبو البريات الأنباري بقول : ((أنّ يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال : (ضيقَ الله صدورهم ، كما يقال : جاءني فلانٌ وسَّعَ الله رزقاً)..... فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء، وهذا كثيرٌ في كلامه ، وقال ه العكبري أيضا .

¹ ينظر : الأشباه والنظائر في النحر : ' ٧٧ .

² ينظر : مغني اللبيب : ' ٩ ، شرح التصريح : ' ٥٢ ، معاني النحر : ' ٨٥ .

³ ونُسبت إلى يعقوب أيضاً. ينظر : النشر في القراءات العشر ' ٥١ .

⁴ المقتضب : ٢٤ . وينظر : معاني القرآن للنحاس ' ٥٥ ، البحر المحيد : ' ٣٠ ، روح المعاني : ' ١٠ .

⁵ ينظر : مشكل إعراب القرآن : ' ١٠٥ .

⁶ الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٢ (مسألة ٢) .

ويؤخذ على هذا الوجه ارتباك المعنى معه، وبهذا ضعّفه ابن هشام بقول: وردّ بأنّ الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتّ. ١، وبمثلّه ردّ الألوّسي هذا الو. . وأرى أنّ ابن هشام، والألوّسي محقّقان في ردّهما؛ لأنّ المعنى سيكون - والله أعلم - : ضيق الله صدورهم عن مقاتلتكم ومقاتلة قومهم. فعدم مقاتلتهم قومهم لا يخدم مصلحة المسلمين قياساً بمقاتلتهم إِيّهم، بل العكس، ولو كان هناك دعاءً لدُعِيَ عليهم بمقاتلة قومهم؛ لأنّ ذلك يشدُّ من أزر المسلمين، ويضعف من قوة الكافرين بأنّ يُفتتوا بالقتال فيما بينهم.

الرابع: أنّ تكون جملة (حصرت صدورهم) بدلَ اشتمالٍ مرّ: (جاؤوكم). وذكر هذا الوجه أبو حيّان، ونسبه إلى العبري عند حديثه: ن الوجه التي أجازها العكبري، فقال: ((وأجاز أيضاً أن يكون (حصرت) بدلاً من (جاؤوكم)، قال: بدل اشتمال؛ لأنّ المجيء يشتمل على الحصر وغيره). ولم أجد للعكبري قولاً كهذا في كتابيه (التبيان في إعراب القرآن)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين. وأتّار إلى إذا الوجه الألوّسي أضاً من دون أن ينسبه إلى أحد.

وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه بقول: وقيل بدل اشتمال من جاؤوك؛ لأنّ المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بعدد؛ لأنّ الحصر من صفة الجائز. أي أنّ الحصر من صفات الذين جاؤوا، لا من صفات المجيء.

^١ ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩ (مسأناً ٣)، التبيان في إعراب القرآن: ٧٩.

^٢ مغني اللبيب: ٢٠٠.

^٣ ينظر: روح المعاني: ١٠٠.

^٤ البحر المحيد: ٣٠٠.

^٥ ينظر: روح المعاني: ١٠٠.

^٦ مغني اللبيب: ٢٠٠.

خامس: أن جملة (حصرت) بيان لـ (جاؤوكم).

وذكر هذا الوجه الزمخشري ولم ينسبه إلى أحد، إذ قال: وقيل: هو بيان لـ (جاؤوك) (١). وأشار إليه الألويسي.

والذي أراه أن هذا الوجه مردود؛ لأن النحاة جعلوا من شروط البيان ألا يكون جملة ولا تابعاً لجملة.

سادس: أن يكون خبراً بعد خبر.

وأول من أشار إلى هذا الوجه الزجاج بقوله: (وال بعضه: (حصرت صدورهم) خبر بعد خبر، كأنه قال: (أو جاؤوك، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم أن يقاتلوك) (٢). والمقصود من قوله: خبر بعد خبر) أنها جملة خبرية مستقلة. وقد نسبه نحاس إلى الزجاج بقوله: وقال أبو إسحق: يجوز أن يكون خبراً بعد خبر (٣)، وذكر أبو لبركات الأنباري هذا الوجه ضمن مادة وجوه، ونسبه أبو حيان إلى الزجاج أيضاً بقوله: وقال الزجاج: (حصرت صدورهم) خبر بعد خبر (٤). وكلام الزجاج واضح، وهو وهو أنه لم يقل ذلك كما ذكر النحاس، وأبو حيان، وإنما نسب القول لـ (بعضهم).

وكل ما تقدم ذكره من وجوه: وما صاحبها من ضعف، وتكلف ما هو إلا محاولة لتهرب من القول بوقوع الفعل الماضي حالاً من دون (قد). ولا شك بعد ذلك في أن الآية محمولة على الحال، ويؤيد هذا القرءات التي قرئت

١ الكشاف ٢٠: .

٢ ينظر: روح المعاني: ١٠٥ .

٣ معاني القرآن وإعرابه: ٣٠ .

٤ معاني القرآن للنحاس: ٥٥ .

٥ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٢ (مسألة ٢٠٢).

٦ البحر المحيد: ٣٠ .

بها والتي ذكرنا سابقاً، فكلها تدل على أنّ (حصرت) في الآية في موضع الحال، يضاف إلى ذلك أنه لا تكلف فيه بخلاف الوجوه الأخرى. إنّ الذي دفع البصريين إلى تقدير ق ، هو أنها - كما يقولون - تقرّبهُ من الحال .

وأشار النحاة إلى أنّ من معاني (قد) : تقريب، أي تقريب زمن الفعل الماضي من زمن الحال. وأشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري ، والعكبري ، وذكره ابن الخبّاز بقول: ((ق: وتدخّل على الماضي والمضارع، فمعناها في الماضي تقريبه من الحال، وهو زمان إخبارك به)) ، وقال ابن يعيش: ((قد) حرف معناه التقريب، وذلك أنّك تقول: (قام زيد)، فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلّا أنّ ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بـ(قد) فقد قربته مما أنت فيه ولذلك قال المؤدّر: قد قامت الصلاة ، أي: قد حان وقتها في هذا الزمان)) ، وقال في موضع آخر: ((.... فإنّ جنّت معه بـ(قد) جاز أن يقع يقع حالاً؛ لأنّ (قد) تقرّبهُ من الحال)) ، وتحدّث الرضيّ عن هذا المعنى بقول: ولمثله التزموا (قد) إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً.... ونقطة (ق) تقرّب الماضي من حال التكلّم فقط، وذلك لأنّه كان يُستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية)) ، وذكر المرادي (قد) وإفادتها

^١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١ (مسألة ٢)، شرح المفصل: ١٠٦، مغني اللبيب: ٧٢.

^٢ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١ (مسألة ٢).

^٣ ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٧ (مسألة ٣).

^٤ الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية: ٨.

^٥ شرح المفصل: ٤٧.

^٦ المصدر نفسه: ٦.

^٧ شرح الرضيّ على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر): ٤.

معنى التقريب قائلاً: لا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي؛ ولذلك تلزم غالباً مع الماضي إذا وقع حالاً^١، وإليه أشار ابن هشام في حديثه عن معاني (ق) بقول: (الثاني: تقريب الماضي من الحال، فتقول: قام زيداً)، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: قد قا (اختصَّ بالقريب ١ . وهذا يعني أن ق) تخصص الماضي الذي بعدها بالريب دون البعيد، وهذا ما يفهم من ظاهر كلام النحاة آنف. وهذا لا يجعل زمن الفعل الماضي حالاً، وإنما هو باق على مضيه، ولكنها تجعل دلالاته مقصورةً على الماضي القريب من الحال. والذي يتبين لي - والله أعلم - أن المقصود بالتقريب: تقريب الفعل الماضي وجعله متصلاً بزمن الحال، وليس مجرد تخصيصه بالماضي القريب.

وهناك قسم من النحاة ذكروا شرطاً لإفادتها التقريب، وهو أن يكون ملازماً معنى التوقع الذي أقره كثير من النحاة لـ (ق) اعتماداً على كلام سيبويه الآتي، وهو في الحقيقة لم يفرد لها معنى التوقع، وإنما جعله مع التقريب يكمل أحدهما الآخر. ي ما سنبينه. والتقريب على قول هؤلاء لا تدل عليه (قد) إلا إذا كان الفعل متوقعاً.

ولعل سيبويه أقدم من حدد هذا المعنى بدقة في قول: وأما ق، فجواب لقول: لَمَّا يفعل، فتقول: قد فعل، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر^٢. والمقصود بذلك أن هناك فعل متوقع ينتظره السامع، وإلى حد اللحظة السابقة لقول المتكلم قد فعل، فإن الفعل المتوقع لم يقع بعد، وفي اللحظة التي يقول فيها القائل: قد فعل (يكون الفاعل قد ابتدأ جزءاً من الفعل، فيكون جزء من الفعل قد وقع حين نظر المتكلم فرأى الفعل

^١ الجنى الداني: ٧١.

^٢ مغني اللبيب: ٧٢.

^٣ كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السلام هارون): ٢٣.

قد ابتدأ بالوقوع، واستمر وقوعه أثناء نطقه (قد فعل) . فالعل فيه اتصال بين الماضي والحاضر. ونذكر، ثالاً لبيان ذلك: لو أنّ شخصاً كان ينتظر ركوب الأير، وهو متوقع من الأمير هذا الفل، فسمع قائلاً يقول: (قد ركب الأمير)، فالقائل رأى الأمير قد ابتدأ بالركوب فقال: (قد ركب الأمير)، وعند نطقه هذه الجملة فإنّ الأمير لا يزال مستمراً بالركوب، فصار جزء من الفعل ه ضياً وهو عندما رآه بدأ بالركوب، والجزء الآخر حالاً وهو رك وب الأمير أثناء نطق المتكلم بالجملة.

فكلام سببويه مفاده نّ (قد) داخلة على فعل زمنه الماضي متصل الحال، وعبر عن هذا التداخل بقول: (لما يفعل)؛ لأنّ المّ: تنفي الفعل المضارع، وتقلب زمنه إلى المضي المتصل بالحال). وهذا النفي المستمر من الماضي إلى الحال إذا أردنا الإجابة عليه، أي أردنا إثباته قلنا (قد فعل). فكأنه أراد أنّ قد تدخل على فعل ماضٍ مثبتٍ متصلٍ بالحال جواباً لقوله (لما يفعل)، أي: الفعل المنفي بـ(لما) التي تقيد نفي الزمن الماضي المستمر إلى الحال.

وقد بين ابن السراج هذا المعنى صراحةً بقول: ((... فأما المستقبل والماضي، فلا يجوز إلّا أنّ تدخل (قد) على الماضي فيصلح حينئذٍ أن يكون حالاً، تقول: رأيتُ زيدا قد ركب)، أي: ركباً، إلّا أنّك إنّما تأتي بـ(قد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعاً، فتأتي بـ(قد) ليُعلم أنّه قد ابتدأ بالفعل، ومرّ منه جزء. والحال معلوم منها أنّها تتطاول، فإنّما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيتُ فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال، فهذا تأويله، ولا بد من أن يكون معه (قد) ما ظاهرة، وإما مضمرة؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً). والذي أراه أنّ ابن

¹ معاني النحر: ٦٢ .

² الأصول في النحر: ١١٦ .

السراج بالرغم من تحديده الدقيق معنى التقريب الا لازم م نى التوقع في ق ، إلاً أن إيجابه لتقديرها مع كل فعلٍ ماضٍ خلا منها ووقع حالاً غيرُ دقيق، وإنما يختص ذلك بالأفعال متوقعة. وهو نفسه أشار إلى ذلك في بداية كلامه السابق حين قال : ((إلاً أنك إنما تأتي بـ(قد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقِعاً، فتأتي بـ(قد) ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل، ومرّ منه جزء)).
وممن ذهب هذا المذهب: الزمخشريّ الذي جعل من شروط التقريب أن ياون الفعل متوقِعاً إذ قال : ((ق) تقرّب الماضي من الحال إذا قلت : (قد فعل)، ومنه قول المؤدّر : (قد قامت الصلاة)، ولا بد فيه من معنى التوقع).^١ وابن مالك بقول : أن تكون حرف تقرب، فتدخل على فعلٍ ماضٍ متصرّفٍ متوقّعٍ، أو : منتظرٍ، لتقرّبه من الحال).^٢ ومن هنا تضح لنا أن الفعل إذا كان متوقِعاً لا بد أن يلازمه معنى التقريب؛ لأنّ زمني الماضي والحال يتصلان فيه، وقد بيّنا هذا في حديثنا عن قول سيبويه في التوقع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ معنى التحقيق لا يفارق (قد) مع هذه المعاني، أو من دونها .

والذي أراه أنّ هـ اك لبس في إيضاح معنيي التقريب، والتوقع، فقسم من النحاة جعل التقريب معنى على حدة، والتوقع على حدة أيضاً. وقسم جعل التوقع مشروطاً بملازمة التقريب له. وقسم جعل من شروط التقريب أن يكون الفعل متوقِعاً.

وخلاصة القول أنّ (قد) الداخلة على الفعل ماضي الواقع ، إلا لا بد فيها من حد المعاني الثلاثة السابقة (التحقيق، و التقريب، و التوقع)، والتحقيق

^١ المفصل : ٣٣ .

^٢ شرح التسهيل : ٢٣ .

^٣ ينظر : معاني النحو : ٦٩ .

لا يفارقها، وقد تجتمع فيها هذه المعاني في جملة واحدة، وقد ينفرد التحقيق وحد، أو يأتي معه معنى آخر، إلا التوقع فلا بد معه من التقريب، وهو يأتي في حالات مخصوصة، ين يكدن السامع منتظراً وقوع الفعل متوقفاً ذلك. ولا بد في التوقع من معنى التقريب، والتقريب لا يجب معه التوقع. وقد لخص الرضي هذه المعاني بقول: ((هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع، فلا بد فيها من معنى التحقيق، ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى، ي الماضي: التقريب من الحال مع التوقع، أو: يكون مصدره متوقفاً لمن تخاطبه، واقفاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير (قد ركب)، أو: حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة). ففيه إذن ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب، وديكون مع التحقيق التقريب فقط، ويجوز أن تقول: (قد ركب) لمن لم يكن يتوقع ركوبه).

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا أن الفعل الماضي إذا كان متوقفاً فلا إشكال فيه إذ يتصل فيه زمن الماضي الحال عند الإتيان به حالاً. ولكن السؤال الذي يد رح نفس: ماذا عن الأفعال الماضية التي وقعت حالاً ومعها (قد) وهي ليست متوقعة؟، وماذا عن الأفعال الماضية التي وقعت حالاً من دون قد؟.

لقد مررنا أن (قد) تأتي مع الفعل الماضي الواقع حالاً لتقريبه من زمن الحال، وبعبارة أدق: لتجعله مختصاً بالماضي القريب دون البعيد على قول من ج ل التقريب تخصيص الماضي بالتقريب دون البعيد، كما بيّنا سابقاً أنه على هذا القول لا يعي أن الماضي أصبح حالاً، بل هو باق على زمنه الماضي. فهو على هذا متساوٍ مع الماضي غير القريب من الحال (أي الذي لم تأت معه قد) من جهة كونهما ماضيين، ولا فرق بينهما سوى أن الأول

¹ شرح الرضي على لكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر: ٤٤٤ - ٤٤٥).

قريب من الحال، والثاني يحتمل القرب والبعد. أمّا على اعتبار التقريب تعبيراً عن تقريب الفعل الماضي مع جعله متّصلاً بالحال، فإنّه لا إشكال في ذلك. ولكن لا يمكننا الجزم بأنّ (قد) لا تأتي إلّا لهذا المعنى، وسنبيّن هذا إن شاء الله تعالى.

ولا بد لنا أن نعلم أنّ ما جاء من الفعل الماضي حالاً من دون (قد) كثير، بل كثير جداً، حتى وصفه أبو حيّان بالصحة والكثرة بقول: ((ومذهب الكوفيين والأخفش أنّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاج إلى إضمار قد))، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً^١. ووصفه بالكثرة فقط بقول: ((... فقد جاء منه ما لا يُحصى كثرةً بغير (قد))) . وما كانت كثرته بهذا الحجم لا يمكن رده، كما لا يمكن تأويل كل ما جاء منه على إضمار (قد) — في رأيي —، لا سيما أنّنا نعلم أنّ الأصل عدم التقدير، وخاصة مع الكثرة. فقد وقع في القرآن الكريم، وكلام العرب بكثرة من دون (قد) ومعها. ولم يذكر لنا النحاة — فيما أحسب — السبب أو المعنى الذي وقع لأجله الفعل الماضي حالاً، وإنما اكتفى قسم منهم بإجازة وقوعه من دون (قد) على الإطلاق، وحاول قسم آخر تأويله بأية سبيل ليدخله في زمن الحال، أو يقربه منه.

والحقيقة فيما أرى أنّ كل ما ذكره من تقدير (قد)، أو غير ذلك لا يغني عن حقيقة وقوع الفعل الماضي حالاً، فهو واقع بزمن الماضي مع (قد)، ومن دونها، وأنّ مجيء (قد) معه أحياناً، وعدم مجيئها هو لمعانٍ آخر، لا

^١ البحر المحيد: ١٥٠ .

^٢ المصدر نفس: ٣٠ .

^٣ ينظر: شرح التسهيل: ٨٦، الأشباه والنظائر: ١٢ .

^٤ ينظر: شرح الأشموني (مع حاشية الصبان): ٨٥ .

لتغيير زمن الفعل عن الزمن الماضي. وسنأتي على ذكر هذه المعاني إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر العكبري في معرض رده على الكوفيين رأياً لم يسبق إليه ، ولم ينتبه إليه من جاء بعده – فيما اطلعت عليه من مصادر – ، وإن كان قد قاله لا لإجازة وقوع الفعل الماضي حالاً من دون (قد) ، وإنما لتأكيد صحة مذهب البصريين، وللخروج من الإشكال في قوله تعالى : ﴿ ... أَوْجَاءُ وَكُمُّ حَصِرَتْ صُدُورُهُ .. ﴾ (النساء : من الآية ١٠ ، فقال : والرأب : أن حَصَرَ صدورهم كان موجوداً وقت مجيئهم ، فالفعل هنا لم ينقطع بخلاف مسألتنا) .

وهذا الرأي لم يحل الإشكال، فالحال – كما ذكر – لم تنقطع، وكانت موجودة وقت مجيئهم، لكن السؤال يبقى قائم : لم ذكرت هذه الحال بلفظ الماضي مع كونها موجودة وقت المجيء ؟.

ومع ذلك فإنني أرى أن هذا الرأي يمكن أن يكون منفذاً للخروج من الإشكال السابق، ويمكننا أن نؤسس على ضوءه في عدة تكون وسطاً بين ما ذكره كل من البصريين والكوفيين، فلا نوجب (قد) مع كل فعلٍ ماضٍ وقع حالاً وخلا منها، ونتأول كل ما جاء من ذلك، كما لا نجيز مجيئه من دونها على الإطلاق، وإنما يتحكم المعنى في ذلك كله.

وهذه قاعدة هي أن مجيء الفعل حالاً بلفظ الماضي مقصود مع (قد) ، ومن دونها، ومرد ذلك كله إلى معنى عام يدل عليه الفعل الماضي في كلا التعبيرين، وهذا المعنى هو : تأكيد أن هذه الحال ليست آنية طارئة، وإنما هي موجودة في من اتصفوا بها قبل زمن ذكر الحال، واستمرت هذه الحال مع صاحبها ملازمة له حتى وقت ذكرها والتكلم بها. وتأتي الحال بلفظ

^١ التبيين عن مذاهب النحويين ٣٨٩ (مسألة ١٣).

الفعل الماضي للدلالة على ، إذا المعنى - والله تعالى أعلم - . ثم تأتي (قد) للمعاني التي ذكرناها آنفاً، وهم : التحقيق، والتقريب، والتوقع.

والحقيقة أننا لا يمكن أن جزم بأن (قد) الداخلة على الفعل الماضي الواقع موقع الحال تفيد التقريب، وإنما تأتي للتحقيق، ويأتي معه لتقريب أحياناً ، وأحياناً للتوقُّف، أو كلاهما. وقد تجتمع فيها جميع هذه المعاني. أما القول إنَّ كلَّ (قد) تدخل على الفعل الماضي الواقع موقع الحال تفيد التقريب فإنه قول غير دقيق. ولا أرى وجهاً لتخصيصها بمعنى التقريب مع إطلاق هذا التخصيص، إذ لا مانع من أن تكون للتحقيق فقط، فهو المعنى الوحيد الذي لا يفارقه ، هو ملازمها مع المعاني الأخرى ، كما أنه يختص بالماضي حالاً كان أو غير ذلك، بل يأتي أحياناً مع المضارع، بينما ينحصر المعنيان الآخران في الفعل الماضي إذا وقع موقع الحال فقط. فالتحقيق أوسع استعمالاً من بقية المعاني، فلا مانع يمنع من مجيء (قد) مع الحال للدلالة عليه وحده. ويؤيد ذلك أنه ورد في كتاب الله عزَّ وجلَّ ما يدل على معنى التحقيق وحده في (قد) الداخلة على الفعل الماضي الواقع موقع الحال، ويتنافى مع معنى التقريب. من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ (آل عمران : ١٠) . فلا يُعقل أنَّ الكبر بلغ سيدنا زكريا قريباً من قول : أنى يكون لي غلام، بدليل أنه تعالى قال على لسان سيدنا زكريا عليه السلام في آية أخرى : ﴿ ... وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ مريم : من الآيات ١٠ (والتي من حيث يعتد : الساقول في المفاصل والعظام ، وقال الراغب هو حالة ولا سبيل إلى إصلاحها ومداوتها) ، ومؤكد أن بلوغه الكبر متصل بزمن الحال في الآية؛ لأنه وقت تكلمه لا يزال الكبر فيه، ولا يُعقل أن يكون كبر ثم انقطع

^١ روح المعاني ٦ ١٦ .

عنه هذا الكبر، وهذا الاتصال يظهر جلياً من دون (قد). فمجيئها هنا للتحقيق والتوكيد - والله أعلم - . ومنه قوله تعالى: ﴿ أَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (البقر ٥) . فالفریق الذين كانوا يسمعون كلام الله تعالى، ثم يحرفونه وهم أهل الكتاب، وهذا الفعل يقع منهم من قبل أن يبعث الله مصطفاه سيّدنا محمد ﷺ ، فكيف يصح أن تكون حالهم هذه وقت قريباً من زمن مخاطبته تعالى للمسلمين بقول: ﴿ أَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ، وإنما هو لتوكيد هذه الحال القديمة فيهم - والله أعلم - ، واتصال هذه الدل بزمان التكلم ظاهر من دون (قد)؛ إذ لم ينقطع التحريف منهم إلى يومنا هذا . ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدِيَِّيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ﴾ (ق ٨) . فتقديم الوعيد كان في الحياة الدنيا قبل أن يموتوا، وقول: ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا ﴾ في الآخرة، لا يُعقل أن تقديم الوعيد كان في الزمن القريب من زمن مخاطبته تعالى لهم بقول: ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا ﴾ ، وإنما جاء بـ(قد) للتأكيد على تحقق هذه الحال منذ أن بعث لهم النبيين والله أعلم.

ولوعدنا إلى هذه الآيات للاحظنا أنّ الأحوال كلها فيها دلالة على استمرار الدل . نذ المضي، وحتى زمن ذكرها، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً من أنّ الفعل الماضي يأتي حالاً مع ق ، ومن دونها للدلالة على أنّ تلك الحال قديمة، ومستمرة في أصحابها حتى وقت ذكرها. ففي الآية الأولى دلالة على أنّ الكبر بلغه سابقاً، واستمر بلوغه فيه حتى مع قول: ﴿ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾ . وفي الآية الثانية فإنّ حال كونهم يسمعون كلام الله تعالى ثم يحرفونه تحققت فيهم، واستمرت ملازمة لهم، وفي الزمن الذي خاطب الله تعالى المسلمين، وذكر لم تلك الحال، فإنّها لا تزال موجودة في فئة منهم. وفي الآية الأخرى نجد أنّ حال تقديمه تعالى للناس

بالوعيد قائم منذ أرسل رسله حتى تقوم الساعة فيختصم الذين ظلّوا، والذين اتبعوهم فأصابهم الظلال. والله تعالى أعلم.

وبعد أن ثبتت عندنا المعاني التي ذكرناها سابقاً لـ ق ، صار لزاماً علينا أن نجزم بأنّ (قد) إنما تأتي مع الفعل الماضي الواقع موقع الحال لأحد هذه المعاني، أو لأكثرها، أو لها كلها. وقد بيّنا سابقاً أنه لا بد من معنى التحقيق مع جميع المعاني الأخرى، كما بيّنا أنه قد يؤتى بـ(قد) لمعنى التحقيق فقط، فهو المعنى الرئيس، ولا بد منه، أما التقريب، والتوقع فقد ينضآن إلى التحقيق، وقد لا يُرادان أصلاً. فما جاء من دون (قد)، فالذي أراه - والله تعالى أعلم - أنه لا بد أن يكون السياق دالاً على معنى التحقيق فأغنى عن ذكر (قد). أما التقريب، والتوقع فإنهما إن أُريدا في تلك الحال، ولم تذكر (قد) للدلالة عليهما، فإننا نجد السياق دالاً عليهما، وإن لم يُرادا في تلك الحال، فإننا نجد أنّ السياق يدلّ على عدم إرادة التقريب في تلك الحال، لعدم قربها، وعدم إرادة التوقع فيها لعدم كونها متوقعة، فأغنت دلالة السياق على هذه المعاني عن ذكر ق ، فحُذفت وأصبح ذكرها زيادةً لا تأتي بجدياً ، والقرآن منزّه عن اللغو . والله أعلم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التوقع بمفرده أو متلامزماً مع التقريب، لا يمكن تحديه فيما حُذفت منه(قد)، أو فيما ذُكرت معه، إلّا ما ورد فيه أثر في السيرة، أو التفسير، أو غيرهما، كالأية ٦١ من سورة المائدة) التي سنذكرها لاحقاً. إذ لا نستطيع أن نجزم بأنّ هذه الحال، أو تلك كانت متوقعة، أو غير متوقعة؛ لأنّ التوقع أمر مخصوص في المخاطب، هل كان متوقعاً هذه الحال أم لا ، إلّا في بعض الحالات قد يمكن تحديد ما كان متوقعاً. فالتوقع معنى يأتي في حالات خاصة لا يمان تعميمها؛ لأنه يعتمد على السامع أو المخاطب، فقولنا : (قد قام زيد)، يحتمل أن يكون متوقعاً، إذا كان السامع متوقعاً قيام زيد. وفي الوقت نفسه يحتمل أن يكون غير متوقع إذا كان السامع غير منتظر قيامه وغير متوقع ذلك. فما كان متوقفاً يَشكل

تحديده عما لم يكن كذلك. يضاف إلى ذلك أن انتفاء التقريب عن الحال يوجب انتفاء التوقع؛ لأنَّ التوقع لا بد معه من التقريب، وهذا لا يعني أن كل ما كان قريباً كان متوقعاً، بل العكس صحيح. والله تعالى أعلم.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من أنَّ الفعل الماضي الواقع موقع الحال إذا خلا من (قد) فإنَّ السياق يغني عن معانيها، أننا لو أخذنا بعض ما جاء من الماضي الواقع موقع الحال مما خلا من (قد)، لوجدناه لا يحتاج إلى هذه المعاني؛ لدلالة السياق، والمعنى عليها، بل أحياناً نجد أن دخولها لمعنى التقريب يفسد المعنى.

ومن أمثلة ما جاء من دون (قد)، قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ (مريم ١٠)، فلا حاجة إلى معنى التحقيق؛ لأنَّ كونها عاقراً تحقق بعدم إنجابها، وعدم الإنجاب من عاقر أمر مؤكد لا يحتاج إلى تأكيده، ولا حاجة للتقريب، بل لو أدخلت عليه (قد) وأريد بها التقريب لما صلح المعنى أبداً؛ لأنَّ كونها عاقراً في الماضي القريب يتنافى مع عدم إنجابها؛ لأنه لو كان قريباً لأنجبت في الماضي البعيد قبل أن تكون عاقراً. و د استمرت هذه الحال فيها من الماضي والى حد اللحظة التي ذكرها الله تعالى على لسان سيدنا زكريا عليه السلام، بدليل تعجب سيدنا زكريا عليه السلام حين بُشِّرَ بسيدنا يحيى عليه السلام فأغنى اتصالها بزمن الحال عن ذكر (قد). والله أعلم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ (هود ٢٠). فكون ابن سيدنا نوح عليه السلام في معزل يدل عليه أنه لم يكن مع سيدنا نوح عليه السلام ومن معه في السفينة؛ لذلك ناداه. فانعزاله في وقت المناداة متحقق، وتحققه مفهوم من السياق. كما أنَّ انعزاله لم يكن متوقعاً؛ لأنه في لحظة كهذه يرق الله عزَّ وجلَّ فيها

وتلك الحال مصاحبة لهم من قبل المجيء يدل على أنّ الحال موجودة فيهم قبل أن يأتوا ، وأنها اتصلت من الماضي إلى زمن الحال . والله تعالى أعلم .
وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ (يوسف ٥) . فحال تذكره متحققة، بدليل أنه قال له : أنا أنبئكم بتأويله (فأرسلون)؛ إذ لو لم يكن تذكره متحققاً لما طلب إرساله. وحال التذکر هذه قريبة، إذ كان الملك بحاجة إلى تأويل رؤياه، فلما تذكر سيدنا يوسف عليه السلام جاءهم طالباً إرساله، فلا يُعقل أنه تذكر وبعد مدة قال لهم أن يرسلوه؛ لأنّ في ذلك خدمة للملك، ومعلوم أنّ كثير من الناس يتسابقون بأسرع ما يمكنهم لخدمة الملوك طلباً لإكرامهم، أو القرب منهم. فدل هذا على أنّ حال تذكره قريبة من طلب إرساله. وهي مستمرة معه منذ تذكر حتى قال (أنا أنبئكم...) فاتصلت بزمن التكلم. والله تعالى أعلم.

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّنُكُمْ ثُمَّ يُخَيِّبُكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (البقر ٨) . فالحال متحققة؛ لأنّ كل إنسان حاله عدم، ثم خلقه الله تعالى، ثم يميته، ثم يحييه، ثم يرجعه إليه. وهي غير قريبة من زمن الحال؛ لأنّ كونهم أمواتاً ثم أحياهم ليس قريباً من زمن قول : (كيف تكفرون بالله)، وهي غير متوقعة بالنسبة للمخاطبين؛ لأنّهم كفرون، فهم لا يؤمنون بأنّ الله خلقهم، وأنّه يميتهم، ولا يؤمنون بأنّه يبعثهم يوم القيامة؛ بدليل قوله تعالى على لسانه : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا مُؤْتَتَا الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾ (الدخار ٥) . فهم غير متوقعين لذلك، وإلّا لو توقعوه وآمنوا لما قال له : (كيف تكفرون ، لذلك ذكرهم بهذه الحال لعلهم يتفكرون ويؤمنون. والله تعالى أعلم. وهذه الحال مستمرة فيهم حتى زمن قول : (كيف تكفرون)، فكل واحد منهم حاله في الماضي ميتاً ثم حياه، فهو لا يزال حياً حين خاطبه، ثم يميته ثم يحييه

ثم يبعثه. فهي حال قائمة في كل إنسان من قبل أن يُخلق إلى أن يُبعث. والله تعالى أعلم.

والشواهد في ذلك كثيرة يطول الحديث عنها، ويصعب حصرها في هذا البحث؛ لذا نكتفي منها بهذا القدر . وما ذكرناه ينطبق عليها كلها — فيما بدا لي والله تعالى أعلم — .

أمّا إذا لم تكن في السياق دلالة على هذه المعاني، وجب ذكر (قد) لإرادة المعنى الذي وُضعت لأجله. ولو حُذفت مما ذُكرت فيه لاختل المعنى، وصار فيه لبسٌ. والله تعالى أعلم. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ (الأنعام: ١٩) . وهذه الآية نزلت؛ لأنَّ بعض أهل الضلال من المشركين كانوا يقولون للمسلمين: إنكم تزعمون أنكم تعبدون الله، فما قتلَ الله أحق أن تأكلوه مما قتلتكم أنت ، فذكرت الحال في الآية مع (قد) لإرادة معنى التحقيق؛ لأنَّه تعالى أراد أن يؤكد لهم أن ما حرّم عليهم، ما فصله سابقاً في قول: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُحِّقَ عَلَى النَّصَبِ ﴾ (المائد: من الآية ٣) ، وليس كما قال المشركون، فكان لا بد من ذكر (قد) ولا يمكن حذفها؛ لأنهم يعلمون ما فصله الله تعالى سابقاً، وما أرادوه هو التأكيد، فأكد لهم بـ (قد). والله تعالى أعلم.

^١ ينظر المزيد من الشواهد (على سبيل التمثيل لا الحصر: البقر: ٣ ، آل عمران: ١٦ ، النساء: ١٠ ، الأنعام: ١٥ ، ٤ ، الأعراف: ٤٨ ، ٧١ ، يونس: ١٠ ، يوسف: ٥ ، إبراهيم: ٨ ، الكهف: ٧ ، الشعراء: ١١ ، النمل: ٣ ، الزمر: ٣ ، فصلت: ٣ ، الزخرف: ٦ ، الأحقاف: ٠ ، الطور: ٨ ، الإنسار: ٤ .

^٢ الكشاف: ٧ .

ومثال ما ذكرت فيه (ق) للدلالة على التقريب قوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا ... ﴾ (البقر من الآي ٤٦) .
 وذكرت (قد) معه لإرادة معنيي التحقيق، والتقريب؛ لأنَّ جالوت وجنوده هم الذين أخرجوهم من ديارهم، واسروا من ملوكهم أربعمائة وأربعين رجلاً؛ لذلك طلبوا من نبيهم القتال. فأخرجهم من ديارهم قد تحقق —(قد)، مع دلالة التقريب؛ لأنه لا يُعقل أن يُخرجوا من ديارهم، ويُؤسر منهم هذا العدد، ثم بعد زمن بعيد يقاتلون لأجل ذلك، لا سيما أنهم ليسوا قلة؛ لأنَّ طالوت حدد أوصافاً لمن يقاتل معه، اجتمع له على هذه الأوصاف ثمانون ألفاً من الشباب . فقولها : (ما لنا أَلَّا نقاتل...وقد أُخرجنا من ديارنا) أرادوا به القتال لقرب إخراجهم من ديارهم، واسر أبنائهم من الملوك، فأفادت (قد) التحقيق، والدلالة على اتصال زمن حال إخراجهم بزمن طلبهم القتال. ولو حُذفت (ق) من الجملة الحالية، لاحتمل أنَّ إخراجهم كان بعيداً، ثم في ذلك الزمن أرادوا أن يثاروا، وهذا لا يُعقل من قوم بهذه القوة، وهم أنفسهم طالبوا بالقتال. والله تعالى أعلم.

ومما جاءت (قد) فيه جامعة للمعاني الثلاثة (التحقيق، والتقريب، والتوقع)، قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْمُونُ ﴾ (المائد ١١) . وقد نزلت في ناس من اليهود كانوا يدخلون على سيدنا رسول الله ﷺ ، فيظهرون له الإيمان ويخفون في باطنهم الكفر، فيبدون والكفر في قلوبهم، ويخرجون وهو فيها من دون أن يتعظوا بشيء مما كان سيدنا رسول الله ﷺ يتكلم به ، وكان سيدنا رسول الله ﷺ

^١ ينظر : المصدر نفس ٢٣ .

^٢ ينظر : المصدر نفس ٢٥ .

^٣ ينظر : المصدر نفس ١٠٢ .

يعلم ما في قلوبهم من النفاق، فتوقع أن يظهر الله ما كتموه فنزلت هذه الآية. وقد ذكر سبحانه حالين لهم هما (وقد دخلوا بالكفر ، و قد خرجوا ب ، فجمعت قد) في هاتين الحالين معنى تحقق دخولهم بالكفر و خروجهم به، ومعنى التوقع؛ إذ كان ﷺ متوقفاً لإظهار حالهم. ومعنى التقريب، إذ كانت حالهم هذه قريبة من إظهار الله تعالى لها متصلة بزمن ذكره ، إذ كانتا الحالين اللتين دخلوا بهما فنزلت الآية لإظهارهما. وعبر الزمخشري عن ذلك بقول: ((...ولذلك دخلت (قد) تقريباً للماضي من الحال. ولمعنى آخر: وهو أن إمارات النفاق كانت لائحة عليهم، وكان رسول الله ﷺ متوقفاً لإظهار الله ما كتموه، فدخل حرف التوقع).¹

والحال في الآيات السابقة مستمرة من زمن اتصاف صاحب الحال بها، ومتصلة بالزمن الذي ذكرت فيه في هذه الآيات؛ لأنها لا تزال قائمة في اللحظة التي ذكرها سبحانه وتعالى فيها. والله أعلم.

¹ المصدر والصفحة أنفسهما.

نتائج البحث

لقد توصل هذا البحث إلى النتائج الآتية :

. إثبات معنى التحقيق لـ(قد) مع الفعل الماضي الواقع موقع الحال، وأنها تأتي معه أحياناً لهذا المعنى فقط من دون أن ضاف إليها معنى آخر. وقد أوردنا شواهد من القرآن الكريم على ذلك.

' . التوصل إلى معنى عام يدل عليه الفعل الماضي الواقع موقع الحال، وهو أنّ المراد من هذه الحال أنها موجودة فيمن اتصفوا بها في زمن ذكرها، وظلت ملازمة لهم حتى وقت ذكرها، فاتصلت بالحال.

' . ما لم تذكر معه (قد)، فإنّ سياق الآية يدل على معنى من معانيها، أو أكثر، أو يدل على انتفاء ذلك المعنى، فتغني دلالة السياق على معاني (قد)، عن ذكرها.

. . ردّ هذا البحث كثيراً من الآراء إلى أصحابه، وحدد عدداً من الأقوال التي نسبت إلى بعض النحاة وهم لم يقولوا بها، ونجد هذه الآراء مبثوثة في صفحات هذا البحث.

المصادر والمراجع

- . القرآن الكريم.
- ١ . الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (د ١١٠ هـ)، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٩ م، ٤٢٠ - ٩٩٩ م.
- ٢ . الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (د ١٦٠ هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩ م، ٤٢٠ هـ - ٩٩٩ م.
- ٣ . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (د ٧٧٠ هـ)، تحقيق محمد مدي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ط ١٩٥٣ م.
- ٤ . أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر البياضوي (د ٩١٠ هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٥ . البحر المحيد: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (د ٤٥٠ هـ)، تحقيق الشيخ . اذل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩ م، ٤٢٢ هـ - ١٠٠١ م.
- ٦ . التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العذري (د ١٦٠ هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- ٧ . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت ١٦٠ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦ م، ٤٠٦ م.

- ١ . الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي (د ٤٩ هـ)، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٣٩٦ هـ / ٩٧٦ م.
- ٢ . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : الشيخ محمد الخضري (د ٢٨٧ -)، ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١ . ٤٢٤ هـ ١٠٠٣ م.
- ٣ . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان (د ٢٠٦ هـ)، ضبط وتصحيح : إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ ، ٤١٧ هـ ٩٩٧ م.
- ٤ . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الـلوسـي (ت ٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ٥ . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العذلي د ٦٩ هـ ، تحقيق محمد مدي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ٤ ٣٨٤ ، ٩٦٤ م.
- ٦ . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، والمسمى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (د ٢٩٠ هـ)، طبع مع حاشية الصبان.
- ٧ . شرح التسهيل : ابن مالك (د ٧٢ هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيّد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ . ٤٢٢ هـ ١٠٠١ م.
- ٨ . شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (د ١٠٥ هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ . ٤٢١ هـ ١٠٠٠ م.

- ٧ . شرح الرضي على الكافي : رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (ت ٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، د.ت.
- ٨ . شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (د ٤٣) ، (إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
- ٩ . الغرة المخفية في شرح لدرة الألفيد : أبو العباس احمد بن الحسين الموصلي الضرير المعروف بابن الخباز (د ٣٩) ، (تحقيق حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، نشر دار الأنبار، بغداد، الرمادي، ١ ، ٤١٠ ، ٩٩٠ م.
- ١٠ . كتاب سيويو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (د ٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ، د.ت.
- ١ . الكشاف عن حقائق غو مض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٣٨ هـ)، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١ . ٤٢٧ هـ ١٠٠٦ م.
- ٢ . مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه (د ٧٠) ، (نشره ج. برجستراسر، دار الهجرة، د.ت.
- ٣ . مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي د ٣٧) ، (دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية ٩٧٥ م.
- ٤ . معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (د ١٠٧ هـ-)، تقديم وتعليق إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ . ٤٢٣ هـ ١٠٠٢ م.
- ٥ . معاني القرآن الكري : أبو جعفر النحاس (ت ٣٨ هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١ . ٤٠٩ .

- ٦ . معاني القرآن وإعراب: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (د ١١ ،)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ٤٢٦ هـ ١٠٠٥ م.
- ٧ . معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٠٠٣ م. ٤٢٤ ، ١٠٠٣ م.
- ٨ . مغني اللبيب عن كتاب الأعراب: ابن هشام الأنصاري (د ٦١ هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٠٠٠ م. ٤٢٠ هـ ٩٩٩ م.
- ٩ . المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٣٨ هـ)، تحقيق د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ١٠٠٠ م. ٩٩٣ م.
- ١٠ . المقتضب: أبو العباس المبرد (د ٨٥ ،)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ١١ . النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير بن الجزري (ت ٣٣ هـ)، تصحيح علي محمد الضبّاع، مطبعة مصطفى محمد، مصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.